

## مخطوط ينسب إلى ابن سينا

## الاستاذ محمد عبد الغني الدقر

حين كنت اشتغل بوضع « فهرس » لمخطوطات المذهب الشافعي عثرت على رسالة صغيرة نسخت في باطن جلد أحد المجلدات من مخطوطات الفقه ، نسبها ناسخها الى الشيخ الرئيس ابي علي ابن سينا .

وموضوع هذه الرسالة : التعريفات ، أو كما سماها مؤلفها : « الحدود والرسوم » ، عرفت فيها نحواً من خمسين مصطلحاً يتداولها الفلاسفة والعلماء والأصوليون والفقهاء .

ومن المعروف لدى الباحثين في ابن سينا أن له رسالة في الحدود طبعت في الهند سنة ١٣١٨ هـ . وهي الرابعة من مجموع فيه تسع رسائل ، وقد حددت فيها المؤلف نحواً من سبعين مصطلحاً في مختلف أقسام الفلسفة .

ولقد كنت أتوقع - قبل أن يقع نظري على هذه الرسالة المطبوعة - أن الرسالتين نسختان لمصنوع واحد ، ولكن تبين عند المقابلة أنها تختلفان اختلافاً بيناً ، بل إنه ليس في أحدهما حدٌ واحد ، في الأخرى اللهم إلا حدان ، هما حدّ الحدّ ، وحدّ العقل ، مع اختلاف ظاهر في تعريفها . وسترى الفرق في التعريفين بين الرسالتين عند ورودهما .

فهل الف الشيخ الرئيس رسالتين في الحدود : إحداهما في المصطلحات الفلسفية . والأخرى في الحدود المختلفة ؟

الأقرب إلى اليقين أن تكون الرسالة المطبوعة في الهند صحيحة النسبة إلى ابن سينا . وأصولها المخطوطة الكثيرة المبثوثة في مكاتب العالم ، تدفع أي

شك في صحة هذه النسبة خصوصاً وهي تتسق وروح المؤلف في علمه وبجته وفلسفته .

أما الرسالة الأخرى التي نحن بصدددها ، فما نستطيع أن نقطع بصحة نسبتها إلى ابن سينا ، ولم نسمع لها بأصل آخر غير هذا الذي صادفناه في باطن جلد أحد مخطوطات الفقه الشافعي ، حتى الناسخ لانعلم من هو ، والعصر الذي نسخت فيه ليس بالقديم فيما يظهر .

ومهما يكن من أمر فإن في نشر هذه الرسالة فائدة ، وحسبنا منها أن يطلع عليها الباحثون والمتخصصون في دراسة ابن سينا وكتبه ، ويدرسوها ، ثم يضعوها في موضعها من كتبه أو من كتب غيره ، والرسالة كثيرة التصحيف والتعريف ، وسأجهد قدر المستطاع في تقويمها .

وبإليك هذه الرسالة مع بعض تعليقات لي عليها :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب فيه الحدود<sup>(١)</sup> والرسوم<sup>(٢)</sup> للشيخ الرئيس أبي علي بن سينا لطف الله به ، قال :

(١) الحدود : جمع حد ، وهو لغة : المنع . وفي الاصطلاح : التعريف . وعند المنطقيين : الحد حدان : حد تام ، وحد ناقص . فالتام هو المركب من الجنس والفصل القريب للنوع . كما إذا عرفنا « الإنسان » بأنه حيوان عاقل . والناقص : هو ما يكون بالفصل القريب وحده ، أو به وبالجنس البعيد . فالأول كتعريفنا « الإنسان » بالفكر ، والثاني كتعريفنا « الإنسان » بأنه جسم متحرك .

(٢) الرسوم : جمع رسم ، وهو لغة : الأثر ، وعند المنطقيين : هو المميز العرضي . والرسم عند رسلان ، رسم تام . ورسم ناقص ، فالأول : هو التعريف المركب من الجنس القريب ، والخاص كتعريف الإنسان بأنه : الحيوان الضاحك . والثاني : هو التعريف بالخاصة وحدها ، كأن تقول في تعريف الإنسان بأنه الضاحك ، أو التعريف بالخاصة والجنس البعيد ، كمثولنا في الإنسان بأنه : جسم ضاحك .

حدّ الحدّ : أنه الجامع المانع ، وقد زيد فيه : المميز<sup>(١)</sup> للمحدود وصفته<sup>(٢)</sup> وقيل : حدّه : العبارة عن المقصود بما يحصره<sup>(٣)</sup> ، ويحيط به إحاطة تمتع أن يدخل فيه ما ليس منه ، وأن يخرج منه ما هو منه .

وحد العلم : معرفة المعلوم<sup>(٤)</sup> على ما هو عليه ، والعلم الضروري : هو كل يحدث لم يقع عن نظر واستدلال ، كالعلم الواقع عن الحواس الخمس ، كالعلم المتواتر ، لوقوع الخبر عنه ، وحدّه : ما لزم نفس الإنسان لزوماً لا يمكنه الشك في متعلقه .

والعلم المكتسب ، ويسمى العلم النظري ، وهو : كل علم واقع بكل نظر واستدلال ، كالعلم بحدوث العالم ، والعلم بالشرعيات من الحلال والحرام . وحد الجهل : تصوّر المعلوم بخلاف ما هو به .

وحد الشك : تجويز الأمرين لا مزبة لأحدهما على الآخر .

وحد الظن : هو تجويز أمرين أحدهما أظهر من الآخر<sup>(٥)</sup> .

وحد غلبة الظن : زيادة قوة أحد التجويزين على الآخر .

وحد السهو : ذهول المعلوم عن<sup>(٦)</sup> أن يخطر بالبال<sup>(٧)</sup> .

وحد العقل : هو العلم الذي يتنوع به من الفعل القبيح . وقيل حدّه : أنه قوة

(١) في الأصل : المنقو .

(٢) وقد عرفه الشيخ الرئيس ابن سينا في كتابه الحدود المطبوع بقوله : حدّ الحدّ : ما ذكره الحكيم في كتاب طويّنا : أنه القول الدالّ على ماهية الشيء أي على كمال وجوده الذاتي ، وهو ما يتحصل له من جنسه القريب ونصله .

(٣) في الأصل : يحصره بالضاد المعجمة .

(٤) في الأصل : معرفة العلم ، وما فهمت لها معنى ، وفيها إضافة الشيء لمرادفه فالعلم هو المعرفة أو قريب منها إلا أن يريد بالعلم المعلوم .

(٥) وفي دستور العلماء : هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض .

(٦) في الأصل : هلى .

(٧) قال بعض العلماء : فالسهو حالة متوسطة بين الإدراك والسيان . أما في اللغة : فإسيا في الأمر : نسيه ونسى عنه .

يفصل بها بين حقائق المعلومات . وقيل حده : أنه الاستدلال على ما لا يعلم اضطراباً . وحده الباهلي : بأنه التمييز بين خير الخيرين وشر الشرين<sup>(١)</sup> .  
وحده الفقه<sup>(٢)</sup> : معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد .  
وأصول الفقه : أدلة الفقه<sup>(٣)</sup> .

وحده الجدل : تردد الكلام بين اثنين بقصد كل منها تصحيح قوله ، وإبطال قول صاحبه . والنظر يستعمل في نظر العين<sup>(٤)</sup> .  
وحده الإدراك : بالبصر ، ويستعمل في نظر القلب . وحده : الفكر في حال المنظور فيه .  
وحده النظر : دفع الخصم بحجة أو شبهة<sup>(٥)</sup> .

وحده البيان : إخراج الشيء من حيز الإشكال الى حيز التجلي .  
وحده الدليل : أنه المرشد الى المطلوب ، وقال بعض الأصوليين : لا يستعمل إلا فيما يوجب العلم ، كمسائل الأصول . وفيها لا يوجب العلم لا يقال له دليل ،

(١) وحده ابن سينا في كتابه : الحدود المطبوع في الهند بأوله : العقل : اسم مشترك لمعان عدة ، فيقال : عقل : لصحة الفطرة الأولى في الإنسان ، فيكون حده : أنه قوة بها يوجد التمييز بين الأمور الفبيحة والحسنة . ويقال : عقل لما يكتسبه الإنسان بالتجارب من الأحكام الكلية ، فيكون حده : أنه معان مجتمعة في الذهن تكون مقدمات تستنبط بها المصالح والأغراض . ويقال عقل لمعنى آخر ، وحده : أنه هيئة محودة للإنسان في حركاته وسكناته وكلامه واختباره . يقول ابن سينا بعد هذا : فهذه المعاني الثلاثة هي التي يطلق عليها الجمهور اسم العقل ، وأما الذي يدل عليه اسم العقل عند الحكماء فهي ثمانية معان ... الخ ثم أتى بها . انظرها في « تسع رسائل » الرسالة الرابعة من ٢٤ .

(٢) الفقه لغة : العلم بالشيء والفهم له والفطنة . واصطلاحاً : العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية .

(٣) عرف الأصوليون علم أصول الفقه بأنه : العلم بالقواعد والبحوث التي بها يتوصل الى استفادة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية .

(٤) هكذا وجدت هنا في الأصل هذه الجملة ولا أرى لها محلاً .

يبدو أن هذه الجملة نظيرة للجملة التالية في حد النظر : والنظر يستعمل في نظر العين ويستعمل في نظر القلب . « لجنة الجملة »

(٥) والنظر - في عرف المنطقيين - مرادف الفكر .

ولمّا يقال له إمامة<sup>(١١)</sup> والدلالة : فعل الدليل ، والدال : هو الدليل<sup>(١٢)</sup> ، ومن أصحابنا من قال : هو الناصب الدليل ، والمستدل : هو الذي يطلب الدليل ويقع على السائل لأنه يطلب<sup>(١٣)</sup> الدليل من الأصول . والمستدلّ عليه هو الحكم . والمستدلّ يقع على الحكم لأن الدليل يطلب له ، ويقع على السائل لأن الدليل له . وحده الحجة : ما دل على صحة الدعوى . وقيل : الحجة والدليل واحد<sup>(١٤)</sup> . وحده النص : اللفظ الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً<sup>(١٥)</sup> . وقيل حده : ما وقع في بيانه إلى أقصى غايته .

وحده التأويل : مزبة<sup>(١٦)</sup> الكلام إلى وجه محتمل .  
وحده الظاهر : ما احتمل أمرين أحدهما أقوى من الآخر<sup>(١٧)</sup> .  
وحده العموم : ما شمل أمرين لا مزبة لأحدهما على الآخر .  
وحده المحال : ما لا يعقل معناه من لفظه<sup>(١٨)</sup> .  
وحده المحكم : ما فهم المراد به من لفظه . فإن لفظ المحكم يستعمل في المفسر ، وقد يستعمل فيما لم ينسخ ؛ وحده : ما تأبد حكمه<sup>(١٩)</sup> .

- (١) وردت في الأصل هكذا : آتية . واختبرت ما أثبت .
- (٢) يطلق الدليل في الاصطلاح مرادفاً للبرهان وهو القياس المركب من مقدمتين يقينيتين ، وقد يطلق مرادفاً للحجة ، فهو معلوم تصديقي (موصول) ، إل مجهول تصديقي .
- (٣) في الأصل : لا يطلب ولم يظهر في وجه لها .
- (٤) قدمنا في التعليق قبل قليل تعريفاً للحجة .
- (٥) تكررت في الأصل .
- (٦) هكذا في الأصل وما فهمت لها معنى إلا أن يريد فصل الكلام عن مظاهره إلى وجه محتمل . وقالوا في تعريف التأويل : يأت أحسن عنملات اللفظ . وقالوا أيضاً : التأويل : اعتبار دليل يصير المعنى به أغلب على الظن من المعنى الظاهر .
- (٧) أما تعريف الظاهر في اصطلاح الأصوليين فهو : كل كلام يكون المراد منه ظاهراً للسامع بنفس الصيغة كقوله تعالى ( وأحلّ الله البيع وحرم الربا ) .
- (٨) وقيل : ما يتنوع وجوده في الخارج .
- (٩) ويقول الأصوليون في المحكم : هو ما أحكم المراد به عن التبديل والتغيير أي التخصيص والتأويل والنسخ .



- وحد المنشأه : هو الشكل الذي يحتاج الى تأويل وتأمل<sup>(١)</sup> .  
 وحد المطلق : انه اللفظ العام<sup>(٢)</sup> .  
 وحد المقيد : انه العام الذي قيد ببعض صفاته .  
 وحد (?)<sup>(٣)</sup> : هو تمييز بعض الجملة .  
 وحد تخصيص العموم : هو إخراج بعض ما يناوله<sup>(٤)</sup> اللفظ العام .  
 وحد النسخ : بيان<sup>(٥)</sup> ...  
 وحد دليل الخطاب : انفصال<sup>(٦)</sup> حكم المنطوق عما عدا<sup>(٧)</sup> .  
 وحد لحن الخطاب : ما علم من لفظه عند سماعه من غير نطق . وقيل : هو الضمير الذي لا يتم الكلام إلا به .  
 وحد نحو الخطاب : ما فيه اللفظ عليه معناه .  
 وحد الحقيقة : كل لفظ بقي على موضعه<sup>(٨)</sup> .  
 وحد المجاز : كل لفظ تجاوز فيه عن موضعه صوغه<sup>(٩)</sup> .

- (١) وعند الأصوليين : ما لا طريق لدركه أصلاً حتى يسقط طلب مراده .  
 (٢) وقالوا : هو ما يدل على واحد غير معين . وبعضهم يقول : هو الشائع في جنسه .  
 (٣) سقطت هذه الكلمة من الأصل . ولم يظهر لي المراد ولعله الاستثناء أو عاقب معناه .  
 (٤) في الأصل : تناوله .  
 (٥) ما وضع في الأصل بجانب حد النسخ ليس حداً له . وحد النسخ في اصطلاح الأصوليين : هو « إبطال العمل بالحكم الشرعي بدليل متراخ عنه » يدل على إبطاله صراحة أو ضمناً ، إبطاً كلياً أو إبطاً جزئياً لمصلحة اقتضته « وما كتب في الأصل بإزاء تعريف النسخ ولم أفهم له معنى هو ما يلي حرفياً : بيان انقضاء من العبارة التي ظاهر للإطلاق ، وقيل حدث أنه بيان ما لم يرد باللفظ العام في الأزمان . ولعل هذا التعريف مع ما فيه من التحريف والتصحيف تابع لحد تخصيص العموم .  
 (٦) في الأصل : انقضاء . وقد رجحت ما أثبت . (٧) في الأصل : عداؤه .  
 (٨) للحقيقة تعاريف كثيرة بسبب الاستعمال ، أو بحسب ما يقابلها ، والظاهر أنه أراد بالحقيقة هنا : ما يقابل المجاز ، وعرفها العلماء : بأنها الكلمة المستعملة فيما وضعت في أصل اللغة .  
 (٩) في الأصل : ضوعه ، ولعلها كما أثبتناها ، وحد المجاز المشهور : هو الصفة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب .

وحد الأمر : استدعاء الفعل بالقول بمن هو دونه . ومن أصحابنا من زاد فيه وجه الوجوب .

وحد الواجب : ما تعلق العقاب بتركه ، وقيل حده : ما يثاب على فعله ، وعلى وجه يستحق بتركه عقوبة . والغرض المكتوب والواجب واحد ، وقال أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله : حد الغرض : وجوده بدليل مقطوع به . والواجب : ما ثبت وجوبه بدليل مجتهد فيه<sup>(١)</sup> .

وحد المندوب : ما أثيب على فعله ، ولم يعاقب على تركه .

وحد السنة : ما رسم للتجري<sup>(٢)</sup> (?) على سبيل الاستحباب ، وقيل حدها<sup>(٣)</sup> : ما رغب الشارع في فعله ولم يوجبه .

وحد العبادة : أنه الطاعة لله عز وجل<sup>(٤)</sup> ، وقال بعض أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله : هو ما اقتصر<sup>(٥)</sup> الى النية .

وحد الطاعة : موافقة الأمر<sup>(٦)</sup> .

وحد المعصية : مخالفة الأمر .

وحد الإباحة : تجرد الإذن .

وحد المباح : ما أذن لفاعله ، فلا<sup>(٧)</sup> ثواب على فعله ولا عقاب على تركه .

وحد الحسن : ما مدح فاعله .

وحد القبح : ما ذم فاعله .

(١) أو : ما ثبت بدليل شرعي ظني فيه شبهة . وقد يطلق على الغرض .

(٢) هكذا كتبت ولم أقم لها هنا معنى . (٣) في الأصل : حده .

(٤) وقيل العبادة : فعل يباشره العبد بخلاف هوى نفسه ابتغاء لمرضاة الله تعالى .

(٥) في الأصل : ما اقتصر الى النية .

(٦) هذا عند أهل السنة ، وعند المعتزلة : هي موافقة الإرادة .

(٧) في الأصل : من ثواب .

وحد الظلم : مجاوزة الحد<sup>(١)</sup> .

وحد الجور : هو العدول عن الحق<sup>(٢)</sup> .

وحد الجائر : ما وافق الشرع ويستعمل فيما لا إثم<sup>(٣)</sup> فيه ، ويستعمل في العقود التي لا تلزم ، وحدّه : كل عقد يجوز نسخه لكل واحد من المتعاقدين (من) نسخه بكل (هكذا) وحد الامراء والكفاية (هكذا) .

وحد الصحيح : ما اعتد به .

وحد الفاسد : ما لم يعتد به لاختلال شرط .

وحد الشرط : ما بعدم الحكم بعدمه .

\* \* \*

هذا آخر ما وجدته من هذه الرسالة في الحدود ، التي نسبها فاسخها الى الشيخ الرئيس ابن سينا ، ويصعب الجزم بتحقيق هذه النسبة اليه ، خصوصاً وشخصية المؤلف تخفى في مثل هذه الرسائل .

وهذه الرسالة قريبة الشبه بأن تكون لفقيه أصولي شافعي المذهب . على أن للشيخ أبي علي مشاركة قوية في علوم الدين ، فليس بعيد أن يصف مثل هذه الرسالة ، وله رسالة صغيرة في الحث على الذكر ، وأخرى : في سر القدر . وعلى كل حال فترجيح نسبة هذه الرسالة اليه محتاج الى دليل أقوى من مجرد نسخها في باطن جلد مجلد لناسخ مجهول .

محمد عبد الغني الدقر

(١) الظلم لغة : وضع الشيء في غير موضعه . والظلم شرعاً : ارتكاب معصية مسقطه للعامة مع عدم التوبة والإصلاح .

(٢) وهو لغة : الميل عن القصد .

(٣) في الأصل : لا اسم بالسين .